مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

من الأرشيف الرمزي للحركة الوطنية في المغرب على عهد الحماية ١٩٣٩ - ١٩٤٤

د. عبد السلام انويكّة
أستاذ باحث في التاريخ المعاصر
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين (فاس)
مكناس – المملكة المغربية

مُلَخّص

إن ما كان من حركة وطنية وراء ملحمة مطالبة المغرب بالاستقلال زمن الحماية مطلع أربعينيات القرن الماضي يمثل أحسن ما في تاريخ البلاد المعاصر، لكون ما حصل يقدم المغاربة ضمن أنبل عواطفهم ومواقفهم من خلال تجاوزهم لما كانوا عليه من واقع استعماري وإقبالهم على كفاح وتضحية من أجل الوطن. وعليه، فالقضية الوطنية لهذه الفترة الدقيقة من تاريخ البلاد ١٩٣٩ -١٩٤٤ ليست لا مسألة أشخاص ولا أحزاب سياسية، بل حركة شعب ووعي والتفاف وإخلاص وطني طبع مواقف الوطنيين على تباين نزعاتهم وقناعاتهم السياسية، وليست القضية الوطنية أيضًا مسألة منطقة دون أخرى بل مسألة وطن في كل مكوناته ومجاله. ولعل الحديث عن ملحمة مطالبة المغرب والمغاربة بالاستقلال في كل تجلياتها وبادِراتها على عهد الحماية الفرنسية، يقتضي تساؤلات جوهرية ذات صلة بالحدث والرهان من جهة وبسياقه وما ترتب عنه من جهة أخرى، وعيًا بما للأمر من أهمية تاريخية كمنعطف وطني دقيق وحرج معًا خلال فترة الاستعمار وبما له من دلالات رمزية لا تزال بوقع واستمرارية في ذاكرة البلاد والعباد. والخلاصة أن من أهم المواقف في حياة الشعوب عمومًا هناك مواقف الرفض لتجاوز الظلم والهيمنة والعنف، ولولا ما سجل من رفض وموقف هنا وهناك ولولا ما حصل من معارك سياسية وفكرية وإعلامية وعسكرية أيضًا لضاعت كثير من القضايا والحقوق ولمَا وجدنا من يؤمن بها ويساندها. فرفض الشعوب واتخاذها لمواقف معينة على أساس واقع ما، كثيرًا ما يكون بروعة حدث وأشد اثارة وعجاب واجلال واكبار وتعاطف والتفاف وحضن ودعم، لا لشيء سوى لأنها تطرح موضوعًا وقضية يكمن فيها ووراءها ظلم وعدم انصاف وتجاوز وحرمان، بين طرف قوي يحتكر مقياس الحق وآخر ضعيف يرفض ما هو طغيان وذل وهوان، وكثيرة هي مواقف رفض ومواجهة ومقاومة خاضها الشعب المغربي لتجاوز ما تعرض له من تآمر وأطماع عبر التاريخ.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٤ يناير ٢٠٢١
تاريخ قبول النشر: ٢٦ فبراير ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

تاريخ المغرب المعاصر؛ وثيقة المطالبة بالاستقلال؛ ١١ يناير ١٩٤٤؛ الحركة الوطنية المغربية؛ حزب الاستقلال

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2021.220398

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد السلام انويكّة. "من الأرشيف الرمزي للحركة الوطنية في المغرب على عهد الحماية ١٩٣٩ – ١٩٤٤".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الحادي والخمسون؛ مارس ٢٠٢١. ص ٨٩ – ٩٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: abdessnwig@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

تشكل عريضة أو مذكرة مطالبة المغرب والمغاربة بالاستقلال خلال فتة الاستعمار الفرنسي تحديدًا في الحادي عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين، محطة تأمل رمزية ومشرقة من زمن الحركة الوطنية وملحمة احتوت صور كفاح حابل بعبر تاريخية وسياسية. ولعل بقدر ما يعود سياق ما حصل مع هذه العريضة لبداية ثلاثينيات القرن الماضي، عندما تم تأسيس كتلة العمل الوطني كرد فعل على دسائس المستعمِر الفرنسي من خلال ما عُرف بـ "الظهير البربري" الذي استهدف به تخريب البلاد والعباد، بقدر ما كانت هذه العريضة نِتاج صف وطني وفعل توافقي تبلورت على إثره مبادرات على قدر عالٍ من الوعي في علاقتها برهان أعمق وأهم في معركة المغاربة الوطنية ضد الاستعمار. وهو ما ترتب عنه انتقال من مطالب إصلاحات أواسط ثلاثينات القرن الماضي إلى مطالب إصلاحية استعجالية، ثم إلى حراك وطني فيما بعد أنتج لا حقًا وضعًا جديدًا شكل انتقالاً من عريضة مطالب إصلاحية إلى عريضة مطلب استقلال من خلال وثيقة صريحة فاصلة.

الأرشيف الرمزي للحركة الوطنية

ما هو غير خافٍ عن باحثٍ ومؤرخٍ ومهتم - ما لا يعني أنه عيب وتكرار بقدر ما يُعد اجتهاد وإعادة كتابةِ أمر ما يخص ماضٍ ما-، كون حقل التاريخ والكتابة والبحث التاريخي ليس سوى مساحة تأمل وتنقيب وترتيب وإغناء وإضافة بشكل مستمر مع كل تفكير ونهج جديد ووثيقة وحاجة. وعندما يتعلق الأمر بكتابة تاريخية تخص لحظة ووقائع ومنعطفات مجتمع ما ممتد في الزمن، من المهم تجاوز كل نظر فوقي بالغوص فيما هو عميق لرصد دوافع واتجاهات وتفاعلات واختلافات. وإبراز ما هناك من عناصر خفية محركة، عِلمًا أن ما كتب ولا يزال في هذا الإطار عمومًا لا يغدو أن يكون مجرد اجتهاد قد يطول نَفَسُه ومداه وقد يقصر، ولا عيب فيمن سيأتي لاحقًا كخلَفٍ من باحثين ومؤرخين لتدارك ما فات سَلف.

قناعة ارتأينا على أساسها بعض الضوء حول حدث فاصل من زمن المغرب المعاصر، يتعلق الأمر هنا بوثيقة مطالبة المغاربة زمن الحماية الفرنسية باستقلال بلادهم كوعي وإجراء وإقدام وملحمة، رغم ما أحيط به هذا الحدث من تناول من قِبل باحثين متخصصين ومؤرخين مغاربة وأجانب. ولعل عريضة أو مذكرة الاستقلال كما يختصرها البعض لا تزال حية في ذاكرة المغاربة الوطنية مناسبة للتأمل في موقفٍ ورفضٍ ورد فعل وطني، باعتبارها بادرة أيقظت ضمير هؤلاء وجعلته أداة تحرير وسبيل استقلال. ومع كل نظر عميق فيما حصل من روح وطنية وتلاحم وموقف موحد ضد المستعمِر، يتبين أنه لا غنى عن استحضارها من حين لآخر واستثمار رمزيتها كحدثٍ ودلالاتٍ وسياقٍ ونبلِ أهداف خدمة لحاضر بلادٍ وعبادٍ ومَعالِم مستقبل.

هكذا ارتأينا تناول ومقاربة ما عاشه المغرب والمغاربة قبل حوالي ثمانية عقود من الزمن، تنويرًا لقراء ومهتمين وناشئة ولجعل تاريخ البلاد الوطني بأثر في تقوية روح انتماء لوطن واعتزاز بماضٍ وتراث وذاكرة. ولعله من المفيد الاشارة الى أن وضع حركة المغرب الوطنية أواسط ثلاثينيات القرن الماضي حتى الأربعينات منه، لم يكن يسمح بأي تصعيد تجاه سلطات الحماية ومسألة الانتقال لمطلب الاستقلال لم يكن واردًا بتاتًا لكون هذه الفترة الدقيقة كانت فترة تراجع للعمل الوطني لطبيعة ما كانت عليه البلاد من قبضة استعمارية. علما أن الوطنيين المغاربة تعرضوا خلالها لحملة قمع شرسة واسعة، فبسبب مطالب وطنية بسيطة فقط تعرضوا لعمليات نفي وإبعاد كانا وراء انكماشهم ومن خلالهم الحركة الوطنية، ناهيك عما حصل من تمزق في كتلة العمل الوطني مع ظرفية أمنية فرضت عدم القيام بأي شيء مزعج لوضع فرنسا الحامية في جبهاتها.

وغير خاف عن الباحثين والمؤرخين والمهتمين بتاريخ المغرب الوطني المعاصر، ما عرفته البلاد زمن الحرب العالمية الثانية من وقائع كانت بدور في دفع الوطنيين لتجاوز سقفِ مطالبةٍ بإصلاحات الى مطالبةٍ بالاستقلال. مساحة تفكير وموقفٍ وبادرة بقدر ما تقاسمت تفاعلاتها كل جهات البلاد من منطقة احتلال اسباني ومنطقة احتلال فرنسي، بقدر ما انتهى الفعل الوطني على أثرها بعريضة الحادي عشر من يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين حيث مدينة فاس. ولعل من العوامل التي كانت بأثر في دفع الوطنيين المغاربة للمطالبة بالاستقلال وانتفاضهم على المستعمِر، ما كان من دعاية ألمانية أظهرت فرنسا ضعيفة غير قادرة على أية مواجهة لشدة ما تعرضت له بالجبهات. دون نسيان ما كان لها من أثر فيما عانى منه المغاربة من جوع وعرى وخصاص وميز وقمع، ناهيك عما نادى به الميثاق الأطلسي صيف ألف وتسعمائة وواحد وأربعين من حق للشعوب في تقرير مصيرها، وما ترتب عن الانزال الأمريكي في الشواطئ المغربية من تقزيم للوجود الفرنسي في المغرب كدولة حامية. فضلاً عما حصل من اشارات قوية صوب

المغرب، إثر ما جرى من محادثات للسلطان محمد بن يوسف مع الرئيس الأمريكي روزفيلت والوزير الأول البريطاني تشرشل والمقيم العام الفرنسي نوگيس.[١]

وقد اعتبر الوطنيون المغاربة بلوغ الحلفاء الى المغرب وما جرى بين السلطان وروزفيلت بأنفا (الدار البيضاء)، فرصة لطرح قضية استقلال البلاد علانية معلقين أملاً كبيرًا على موقف السلطان. وهذا ما دفع محمد الفاسي أستاذ الأمير مولاي الحسن للقيام بدور وساطة بين قادة حركة الاستقلال وهم عمر بن عبد الجليل وأحمد بلا فريج ومحمد اليزيدي وبين السلطان، ومن خلال ما حصل بينهما أبان السلطان على أنه لم تعد هناك أية فائدة للمطالبة بالإصلاحات وأن الاستقلال هو الحل الوحيد، مشيرًا أنه لا يمكن له مساندة هذا المطلب الوطني علانية تجنبًا لعزله وحتى لا تخسر الحركة الوطنية رمزًا وسندًا. ولعل من القضايا التي دار حولها نقاش الوطنيين مع السلطان طبيعة نظام البلاد السياسي بعد الاستقلال وقضية الملكية الدستورية، سياق ورد حوله أن السلطان صرح بأنه من مؤيدي دمقرطة النظام الملكي، وأنه ارتأى الحذر من استخدام كلمة "ملكية دستورية" في أي نص علني لِما تحمله من مفهوم ثوري يصعب تقبله من طرف بعض شخصيات المخزن، خاصة وأن نضال المرحلة المقبلة يقتضي وحدة صف المغاربة، هكذا تأسست ملحمة وطنية جديدة وأعلن قادة الحزب الوطني في الحادي عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين تأسيس حزب الاستقلال.[٢]

وإذا كان الرئيس الأمريكي روزفلت لم يقدم أي وعد قاطع للسلطان محمد بن يوسف يخص استقلال المغرب، إلا انه وعده بعمل من أجل تحرير الشعوب طبقًا لميثاق الأطلسي من خلال حق تقرير المصير. وللإشارة فإن لقاء السلطان بروزفيلت كان في يناير ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين، وبعد سنة وفي يناير من السنة اللاحقة تقدم حزب الاستقلال بوثيقة المطالبة بالاستقلال.[٣] وكانت سنة اندلاع الحرب العالمية الثانية قد اعتُبرت مرحلة جديدة في طبيعة العلاقة بين السلطان محمد بن يوسف من جهة والحركة الوطنية من جهة ثانية، لِما حصل من نضج وطني وحيوية واقبال سلطاني على معركة تحرير وفق سلوك خاص ورؤية جديدة كانت مفتقَدة، علمًا أن معركة الحركة الوطنية لهذه الفترة الدقيقة لم تكن سهلة بالنظر لِما كان عليه الاستعمار من قبضة على البلاد. وبما أن السلطان كان المؤتمن على سيادة البلاد والمخول شرعًا ودوليًا للاعتراض على الاقامة العامة على أساس مضمون اتفاقية الحماية، فقد كانت له تحفظات حول عدد من اجراءات المستعمِر وفي نفس الوقت اتصالات مع نخبة من الوطنيين الملتفين من أجل قضايا الوطن.[٤]

يذكر أن هزيمة فرنسا عام ألف وتسعمائة وأربعين سمحت بصفحة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية وعمل السلطان، فبقدر ما كانت فرنسا الحامية تستحضر قوتها وقدرتها لسحق كل معارضة شعبية بقدر ما كانت هزيمتها أمام الألمان متنفسًا لإبداء الموقف والمضي في المطالبة بالحقوق وتأكيد الشخصية المغربية. مع أهمية الاشارة لِما طبع السنوات الثلاث لاندلاع الحرب العالمية الثانية من عمل وطني خفي وجهد تنظيم ووعي مجتمع، أفرز جيلاً وطنيًا استثمر جوانب عدة شملت ما هو رياضة وثقافة وأنشطة مدرسية وكشفية وغيرها خدمة للقضية الوطنية وكان بأثر أسهم في تحول الكفاح الوطني، من المطالبة بالإصلاح في إطار الحماية الى المطالبة بالاستقلال.[٥]

وكان عبد الرحيم بوعبيد قد أورد بعد ما حصل في لقاء "أنفا" المغربي الأمريكي خلال يناير ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين، أن العمل الوطني عرف دينامية جديدة وأن مرحلة الاصلاحات باتت متجاوزة وإنهاء معاهدة فاس بات واردًا والمطالبة بالاستقلال أصبحت هدفًا.[٦] مشروع ورهان كان في نهاية مطافه وراء خلق حزب الاستقلال إثر ما كان من اتصال سري بين الحزب الوطني والسلطان أواخر ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين، وما كان من استقبال وتنسيق في مخبئ خاص بالإقامة الملكية حيث تم القسم على الإخلاص لخدمة الوطن. وكان ما حصل من تحالف وعمل مشترك بين الوطنيين الذين تزعموا توقيع وثيقة الحادي عشر يناير وبين السلطان، هو ما جعل هذا الأخير ينعت بزعيم الحركة الوطنية. وإذا كانت عريضة المطالبة بالاستقلال قد أدانت نظام الحماية وأكدت رغبة المغاربة في تجاوز واقع حال، وطالبت بتفاوض مع الفرنسيين والإسبان معًا للاعتراف باستقلال البلاد والانضمام الى الميثاق الأطلسي. فإن رد فعل الإقامة العامة كان معاكسًا لكل هذا وذاك برفضها العريضة من جهة وزيادة ضغطها على السلطان من جهة أخرى، فضلاً عما أقدمت عليه من قمع واعتقال لقادة الحزب ومنهم أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي وأحمد مكوار وعبد العزيز بن ادريس والهاشمي الفيلالي بتهمة اتصالهم بالألمان وإعدادهم لثورة مسلحة بالمغرب.[٧]

هكذا بعد حدث الإنزال الامريكي وتداعياته انتعش العمل الوطني من جديد بعد فترة جمود بفعل القمع الاستعماري، وبات جليًا أن مطلب الوطنيين بعد ما حصل ليس سوى الاستقلال عبر التنسيق مع السلطان. وهكذا تم الاقدام على خطوة حاسمة فاصلة تمثلت في تقديم عريضة الاستقلال في الحادي عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين. وهكذا تم تفجير قنبلة هزت أركان المستعمر في المغرب، تلك التي بقدر ما كانت مفاجأة بالنسبة للشعب المغربي وللفرنسيين الاستعماريين والمتعاونين معهم، بقدر ما أبانت عن موقف سلطاني صدم الاقامة العامة التي جندت آلتها القمعية إثر ذلك لدرجة إعلان حرب على شعب بعدد من المدن كفاس والرباط وسلا وأزرو ووجده وغيرها، بحيث تم اعتقال آلاف الوطنيين واستشهاد العشرات منهم وإعدام ونفي آخرين.[٨]

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان محمد بن يوسف يتصل وينسق سريًا مع الوطنيين سبل مواجهة تعنت السلطات الفرنسية، كانت دعايتها تقول بأن السلطان لم تكن له أية علاقة بحركة الاستقلال هذه وأنه كان ساخطًا عليها.[٩] وكان قد تم تهيئ عريضة الحادي عشر من يناير للمطالبة بالاستقلال في سرية تامة وتكتم من قِبل الجميع، مع ما حضي به هذا المشروع من بحث دقيق لأسابيع مع عرض ما كان يتم التوصل اليه في كل اجتماع مع السلطان، الى أن تمت الموافقة على صيغته النهائية في بداية يناير من سنة ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين، حيث جاء دور استنساخها وتوقيعها في سرية تامة أيضًا، ثم الاتفاق على الطريقة واليوم والساعة التي تقدم فيه الوثيقة للسلطان.[١٠]

وكانت الجهة التي تكلفت بإعداد خطوط الوثيقة العريضة تحت إشراف أحمد بلافريج، تتكون من شباب طموح متشبع بروح وطنية ومستعد لكل موقف وتطورات. بحيث بعد عرض ما كان يتم التوصل اليه من قبل هؤلاء على السلطان وبعد تجميع ما كان يسجل من ملاحظات وأفكار داعمة، كان يتم عرضها من جديد لمزيد من التدقيق والإغناء على بعض الوطنيين في سرية تامة لتجنب أي تسريب. من هنا يعتقد أن الوثيقة في مسارها كانت بصيغة أولى، تطورت من خلال ما كان ينضاف لمضمونها بعد ما كان من نقاش قائم واتصال مع السلطان. وفي هذا الإطار ورد أن ما انتهت اليه الوثيقة كان تسوية لجملة نقاط أفرزتها نقاشات ومفاوضات بين كل الأطراف ذات الصلة، مع أهمية الاشارة الى أنها كانت في البداية عبارة عن أكثر من مشروع ورؤية قبل ما حصل من توافق ومصادقة على نص مختصر أكثر تركيزًا. بل من الاشارات التي وردت حول ما تم التوصل اليه واختصاره وعرضه على السلطان، الى أنه كان ينص على اقامة نظام ديمقراطي وملكية دستورية من خلال الدعوة الى انتخاب مجلس وطني بالاقتراع العام ومجالس محلية أو جهوية منتخبة أيضًا بنفس الطريقة، وهو ما تحفظ عليه السلطان كتعبيرات لِما قد تثيره من ردود فعل.[١١]

يذكر أن وثيقة الحادي عشر من يناير للمطالبة بالاستقلال، كتبت في منزل محمد الزغادي بالمطاحن الإدريسية بفاس وضربت على الآلة الكاتبة باللغة الفرنسية التي تطوع بها محمد الغزاوي، وكان ممن قام بعملية توثيقها فضلاً عن محمد الزغادي كل من أحمد باحنيني وأحمد لحمياني ختات وادريس المحمدي وعبد الكريم بن جلون التويمي وعمر بن عبد الجليل التلمساني. ولعل اختيار هذا المكان لكتابتها وتوثيقها كان أمرًا مقصودًا حرصًا من المعنيين على سريتها وتجنب تسرب المعلومة حولها لجواسيس الاقامة العامة. وفي هذا الإطار من المفيد الاشارة الى أن من نقل الوثيقة للسلطان وهو مقيمًا آنذاك بالدار البيضاء هو محمد الغزاوي، وأن من ملاحظاته وأوامره بعد الاطلاع عليها التصريح بشكل واضح بمطلب الاستقلال. هكذا أضيفت لفظة استقلال بعدما كانت الوثيقة مبنية فقط على فكرة المطالبة باستبدال معاهدة الحماية بأخرى تليق بالمغرب وسيادته. وكانت الوثيقة قد وضعت في الأصل كما سبقت الاشارة لذلك باللغة الفرنسية قبل ترجمتها للعربية، والذي تم تكليفه بنسخها باللغة العربية نظرًا لجمال خطه كان هو عبد الوهاب الفاسي الأزعر الذي كان معلمًا بالقرويين. وتجدر الاشارة الى أنه الى حد هذه اللحظة لم يكن حزب الاستقلال قد ولد وتأسس، بحيث عندما تم الاتفاق على صياغة الوثيقة حدثت فكرة من سيرفعها الى السلطان وغيره من الجهات، وهنا ورد أنه ما دام أن الوثيقة خاصة بالمطالبة بالاستقلال فمن الأحسن أن يُطلَق على الجمع الذي أعدها اسم "حزب الاستقلال"، وقد تضاربت الآراء حول من كان سباقًا لهذا الاسم "حزب الاستقلال" هل هو أحمد باحنيني أم أحمد بلافريج.[١٢]

هكذا إذن ظهر للوجود حزب الاستقلال الذي قيل إنه حل محل الحزب الوطني عندما بات الأمر يتطلب تقديم وثيقة الاستقلال،[١٣] وهكذا تم جمع توقيعات الوثيقة وعددها ستة وستون توقيعًا وتم تعيين أربعة وفود لتقديمها في تاريخ واحد

موحد، لكل من السلطان أولاً ثم الإقامة العامة والمفوضية الأمريكية والمفوضية الإنجليزية ثانيًا.[١٤]

ولعل اختيار يوم الحادي عشر من يناير لتقديم الوثيقة وتسليمها للسلطان أولاً، ارتبط قصدًا بيوم جرت العادة أن يستقبل فيه السلطان محمد بن يوسف أسبوعيًا مستشارًا فرنسيًا معتمدًا كواسطة بينه وبين الاقامة العامة، وما تم الترتيب له بدقة وحرص هو ما حدث فعلاً وقد شاهد هذا الأخير أن هناك وفدًا من الوطنيين في قاعة الانتظار تم استقباله قبله ودامت مقابلته للسلطان مدة ساعة، وبعد استقبال السلطان للمستشار الفرنسي هذا أطلعه بأنه توصل بعريضة تطالب بالاستقلال وأمره إبلاغ المقيم العام بذلك.[١٥] وبقدر ما أثارته هذه الوثيقة من حماس شعبي كبير أربك ادارة الحماية والاقامة العامة، بقدر ما جعلت هذه الأخيرة تختار لغة التهديد والاستفزاز الذي بلغ مداه مع اعتقال أحمد بلا فريج ومحمد اليزيدي بعد حوالي أسبوعين عن تقديم الوثيقة. بحيث كان كل هذا وذاك سببًا من اندلاع مظاهرات شعبية شملت الرباط وسلا وفاس خاصة، وهو ما واجهته سلطات الحماية بقمع واسع لم ينل من قوة العمل الوطني الذي زادت قوته مع عودة علال الفاسي من منفاه في الكّابون، وإلقاء السلطان لخطابه الشهير في طنجة عام ألف وتسعمائة وسبعة وأربعين والذي أعلن فيه صراحة انحيازه الى صف الوطنيين المطالبين بالاستقلال.[١٦]

تبقى عريضة المطالبة بالاستقلال للحادي عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين، محطة تأمل مشرقة من زمن الحركة الوطنية، وملحمة احتوت صور كفاح حابل بعبر تاريخية وسياسية. ولعل بقدر ما يعود سياق ما حصل مع هذه الوثيقة لبداية ثلاثينات القرن الماضي، عندما تم تأسيس كتلة العمل الوطني كرد فعل على دسائس المستعمِر من خلال ما عُرف بـ"الظهير البربري" الذي استهدف تخريب البلاد والعباد، بقدر ما كانت الوثيقة نِتاج صف وطني وفعل توافقي تبلورت على إثره مبادرات على قدر عال من الوعي في علاقتها برهان انتقال لِما هو أعمق وأهم في معركة المغاربة الوطنية ضد الحماية. وهو ما ترتب وانتقل من مطالب اصلاحات أواسط ثلاثينات القرن الماضي الى مطالب اصلاحية استعجالية، ثم الى حراك وطني فيما بعد أنتج وضعًا جديدًا شكل انتقالاً من عريضة مطالب اصلاحية الى عريضة مطلب استقلال من خلال وثيقة صريحة فاصلة.

ولعل وثيقة المطالبة بالاستقلال بالنظر لكيفية تبلورها وطبيعة مسارها، شكلت استراتيجية عمل دقيقة بأهداف واضحة تأسست على تلاحم عرش وشعب لخوض معركة تحرير. هكذا كانت وثيقة الحادي عشر من يناير بنزينا، بقدر ما قوى روح كفاح وطني بقدر ما هيأ شروط ما حصل لاحقًا من مقاومة مسلحة وعمليات لجيش التحرير خاصة بعدما تطاول المستعمر على سلطان البلاد. من هنا فإن ما طبع المغرب من أحداث معبرة خلال غشت ألف وتسعمائة وثلاثة وخمسين، لا يمكن عزله عن فحوى وأثر وثيقة الحادي عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين، التي اعتبرتها الاقامة العامة بادرة ملكية وجناية لا يمكن تجاوزها، وبالتالي ما حصل من تهيئ لشروط خلع سلطان البلاد وتنزيل ما تم حبكه من مؤامرة. انتهت بعكس نيات المستعمر المبيتة عندما خرج الشعب المغربي رافضًا ما فرض عليه من أمر واقع، حيث اتسعت ردود فعله هنا وهناك من مدن وبوادي وتشكلت خلايا مقاومة مسلحة تكللت بانطلاق عمليات جيش التحرير بشمال البلاد، تلك التي هزت أركان الاستعمار وكانت بدور وأثر حاسم في عودة سلطان البلاد من منفاه وتحقيق استقلال المغرب.

وبقدر عظمة ورمزية الاحتفاء بوثيقة المطالبة بالاستقلال للحادي عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين، بقدر أهمية الاشارة لِما طبع مطلع أربعينات القرن الماضي من بادرات وطنية أخرى إن بالمنطقة الخليفية أو السلطانية، وقد نادت بدورها بحق البلاد في سيادتها وحريتها كاملة واستقلالها ووحدة ترابها. وعليه، يصعب القفز عما كان عليه شمال المغرب وتطوان خلال هذه الفترة من نشاط وطني وتحريك لملف مطلب الاستقلال، بحكم طبيعة تدبير استعماري اسباني جعل المنطقة بتسامح سياسي استهدف تقويض وضع فرنسا بالمغرب وبالتالي ما كان من غضٍّ طرفٍ عن كل نشاط وطني يدعم ذلك. من هنا ما ميز الوطنيين هناك من حراك واتصال مبكر بالسلطان محمد بن يوسف منذ غشت ألف وتسعمائة واثنين وأربعين، وكان ما زاد من تفاعلهم ورهانهم وتقوية توجههم ما حصل من توحيد بين حزب "الوحدة المغربية" الذي كان يرأسه المكي الناصري وحزب "الاصلاح الوطني" الذي كان يرأسه عبد الخالق الطريس. اجراء تاريخي بين الحزبين انتهى إلى اصدار عريضة تضمنت مطلب استقلال البلاد، تلك التي قُدمت في الرابع عشر فبراير ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين لممثلي الدول الكبرى في طنجة بعد تقديمها لسلطات الحماية الاسبانية في تطوان. وكانت أول وثيقة وطنية مغربية طالبت

بالاستقلال نظرًا لبعدها الدولي، وقد وُقعت من قِبل الزعيمين الوطنيين الشيخ "المكي الناصري" والأستاذ "عبد الخالق الطريس".[١٧]

وحول ما شهدته الحركة الوطنية من تطورات مطلع أربعينات القرن الماضي أورد المهدي بنونة:" في غشت عام ألف وتسعمائة واثنين وأربعين أجرت الحركة الوطنية في الشمال اتصالاً مع المرحوم محمد الخامس، للتنسيق من أجل تحرك جديد على ضوء ما جاء في الميثاق الأطلسي، كما تم الاتصال بالسيد أحمد بلا فريج ممثل الحركة الوطنية في الجنوب الذي أقام في مدينة القصر الكبير. كان هدف حزب الاصلاح الوطني في الشمال من هذه التحركات تهيئة الأجواء الملائمة للتقدم بمطالب جديدة على ضوء ميثاق الحلف الأطلسي، وبادر حزب الاصلاح الوطني الى تشكيل جبهة موحدة اشترك فيها حزب الوحدة المغربية وتكونت الجبهة القومية في الثامن عشر دجنبر ألف وتسعمائة واثنين وأربعين. وفي الحادي عشر فبراير ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين تقدمت الجبهة بوثيقة المطالبة بالاستقلال ووحدة المغرب الترابية وإلغاء نظام الحماية نهائيًا. قدمت الوثيقة الى سلطات الحماية الاسبانية في تطوان وفي الرابع عشر من نفس الشهر قدمت هذه المطالب الى ممثلي الدول الكبرى في طنجة، وكان لهذه الدول قناصل فيها بمرتبة وزير مفوض.. وتزامن ذلك التحرك مع نزول القوات الأمريكية على الشواطئ المغربية ..عقب تلك التطورات شرع محمد الخامس في القيام بدور فعال ستكون له انعكاسات مهمة على مستقبل المغرب، إذ أنه بعد نزول الأمريكيين على الشواطئ المغربية في الثامن نونبر ألف وتسعمائة واثنين وأربعين، عقد مؤتمر الدار البيضاء للحلفاء وهو.. الذي حضره روزفيلت وتشرشل ونوكًيس، وشارك الملك محمد الخامس في جزء من أعمال المؤتمر وحضر مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الأمريكي..واكتسى هذا الاجتماع أهمية بالغة بالنسبة للمغرب، إذ أنها المرة الأولى التي تتاح فيها للملك.. إجراء مباحثات مع زعماء الدول الكبرى حول حق تقرير المصير للشعب المغربي."[١٨]

على وقع كل هذه التطورات وبعدما حصل من ميثاق وطني بين حزبي "الاصلاح الوطني" و"الوحدة المغربية" بالمنطقة الخليفية في دجنبر ألف وتسعمائة واثنين وأربعين، بدأ اصرار الحزبين على مطلب الاستقلال ورفض منطق الاصلاحات. حيث تبلورت وثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة المغربية في الرابع عشر فبراير ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين، تلك التي كانت بأثر معبر وقيمة غير مسبوقة لدرجة اعتُبرت الأولى من نوعها في تاريخ المطالب المغربية زمن الحماية، بل بأهمية على مستويين كونها أول نداء علني رسمي باستقلال المغرب وبوحدته وبإسقاط نظام الحماية من جهة، فضلاً عن إرسالها من جهة ثانية الى كافة الدول المستقلة بغض النظر عن سياستها وأنظمتها في شخص مفوضها في طنجة وتطوان، وإلى السلطان محمد بن يوسف يوم الخامس عشر فبراير وللخليفة السلطاني بتطوان ثم لحزب القومية المغربية بزعامة محمد حسن الوزاني، وفيما بعد الى بعض الملوك والرؤساء العرب والمسلمين كذا الزعماء القوميين مثل شكيب أرسلان. وبقدر ما تمسك وطنيو المنطقة الخليفية بحق المطالبة بالاستقلال، بقدر ما طالبوا في احتجاجاتهم ومظاهراتهم باسترجاع سبتة ومليلية.[١٩]

ولعل مما طبع هذه الفترة الدقيقة في علاقتها بمطلب الوطنيين المغاربة بالاستقلال، الى جانب اندماج حزبي "الاصلاح الوطني" و"الوحدة المغربية" وتوحيد صفهما وإصدارهما لبيان مشترك، طالبا فيه باستقلال البلاد واستعادتها لسيادتها وقيام نظام ملكي مسلم وطني بها تحت اشراف السلالة العلوية، طرح الحزب الشيوعي المغربي بدوره مطلب استقلال جاء فيه: "حق الوطن المغربي في التحكم في مصيره بنفسه كما هو الشأن في كل أوطان العالم". كما خرج السلطان محمد بن يوسف عن تحفظه الأمر الذي اعتبر حدثًا جوهريًا، إذ في الثامن نونبر ألف وتسعمائة واثنين وأربعين وإثر طلب من المقيم العام الفرنسي- "نوكًيس" رفض مغادرة الرباط. وفي الثاني والعشرين نونبر ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين التقى كما سبقت الاشارة لذلك بالرئيس الأمريكي روزفيلت، والذي بقدر ما كان مناهضًا للاستعمار بقدر ما شجعه على المطالبة بالاستقلال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مؤكدًا دعمه له.[٢٠]

ويتبين من خلال وثيقة المنطقة الخليفية للمطالبة بالاستقلال التي ارتبطت بشهر فبراير ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين، أن رهانها كان تحقيق إجماع وطني بين الشمال والجنوب حول هدف واحد هو استقلال المغرب ووحدته الترابية. وهو ما يعني ويعكس درجة ما كان عليه الفكر الوطني شمال البلاد من نضج ووعي، وهو الذي وسع مجال الأطراف المعنية بالنظر في مسألة استقلالها من خلال إرسال مذكرة من قِبل عبد الخالق الطريس والمكي الناصري باسم الجبهة القومية المغربية إلى الرئيس الأمريكي روزفيلت في فاتح أبريل ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين، وكانت مطالب وثيقة وعريضة الرابع عشر فبراير ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين بالمنطقة

الخليفية قد عرفت اتساعًا كبيرًا في أوساط الوطنيين بشمال البلاد وجنوبها.[٢١]

ولعل مما يؤكد رهان إجماع وطني الشمال من أجل تحقيق استقلال المغرب، ما بادر اليه حزب الاصلاح من تأييد لوثيقة الحادي عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين لمَّا بلغه خبر تقديم حزب الاستقلال لها. وذلك من خلال مذكرة وجهها للسلطان محمد بن يوسف أكد فيها أن مطلب الاستقلال هو مطلب أمة بكاملها، ومن جملة ما ورد فيها:" مولانا اننا نغتنم هذه الفرصة لنضم صوتنا الى صوت حزب الاستقلال، نؤازره ونؤيده في مطالبه العادلة معبرين بذلك عن شعور شعبكم الوفي في هذه المنطقة من المغرب، ومؤكدين لجلالتكم بأن مبادئنا واحساسنا في هذه الديار هي عين المبادئ المغربية الخالصة.". وهي المذكرة الداعمة أيضًا التي تم فيها التعبير عن أهمية تزعم السلطان للحركة الاستقلالية، وهو ما يتبين من الفقرة التالية:" يا صاحب الجلالة إن آمال الشعب المغربي كلها معلقة على جهودكم ومساعيكم الدبلوماسية في سبيل تحرير المغرب، وأن مستقبل الأمة ومستقبل الوطن في يدكم."[٢٢]

وفي إطار الحديث عن ملحمة مطالبة المغاربة بالاستقلال التي تقاسمتها عدة مبادرات زمن الحماية، وبعيدًا عن الباحثين والمؤرخين والمهتمين بالتاريخ والتراث الرمزي الوطني، كثير ممن لا يعرفون سوى وثيقة المطالبة بالاستقلال التي تقدم بها حزب الاستقلال الذي تأسس عشية الانتهاء من إعدادها، ولعل مما رسخ هذا الاعتقاد وهذه المحطة الوطنية في ذاكرة هؤلاء تحولها إلى يوم وطني. علمًا أنه فضلاً عن وثيقة الجبهة القومية المغربية بالمنطقة الخليفية حيث الاحتلال الإسباني بشمال المغرب، هناك وثيقة ثانية بالمنطقة السلطانية حيث الاحتلال الفرنسي كانت قد تقدمت بها الحركة القومية التي كان يتزعمها المفكر الوطني محمد حسن الوزاني الى السلطان محمد بن يوسف، كان ذلك في الثالث عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين، ليبقى السؤال لماذا لم تحظ هذه الوثيقة بنفس العناية ولماذا لم تكن بنفس وقع الوثيقة التي تقدم بها حزب الاستقلال، ولماذا نوع من الصمت حولها في كتب التاريخ بما في ذلك تلك الموجهة للمتمدرسين والناشئة. فبقدر ما هناك من حديث ووقفة حول عريضة الحادي عشر يناير ألف تسعمائة وأربعة وأربعين بقدر ما هناك من طمس لعريضة الثالث عشر يناير من نفس السنة، علما أنه على مستوى حيثيات الوثيقتين هناك اختلاف بيِّن أما على مستوى الجوهر فقد التقتا في مهمتهما التاريخية تجاه وطن.[٢٣]

وكان محمد حسن الوزاني في مذكراته قد فسر تأخر تقديم عريضة المطالبة بالاستقلال التي بادر اليها الحزب القومي، بما كان عليه الأمر من حاجة لتأمل وتداول ورأي من أجل خطوة وعمل مسؤول. مع أهمية الاشارة لِما كان لهذه الوثيقة من أهمية سياسية للرد على المقيم الفرنسي. الذي قال بأن وثيقة حزب الاستقلال لا تمثل كل مكونات الشعب المغربي، هكذا كانت وثيقة الحزب القومي داعمة للإجماع الوطني متضامنة مع حزب الاستقلال من أجل هذا الرهان.[٢٤] ونظرًا لطبيعة اللحظة وحالة استعجال لوقف كل اشاعات ومناورات السلطات الاستعمارية حول عدم وحدة رؤية الأحزاب المغربية، تم تقديم العريضة في غياب الزعيم محمد حسن الوزاني الذي كان في منفاه بـ (ايتزر). فالذي حرر الوثيقة في غياب أمين الحزب العام كان هو عبد الهادي الشرايبي مدير جريدة "الدفاع" لسان حال الحركة القومية. وفي علاقة بحزب الشورى والاستقلال(القوميين) ورد أن حزب الاستقلال اتصل بأفراد الحركة القومية، وعمل على نقل نسخة من عريضة الاستقلال سرًا لمحمد حسن الوزاني للتوقيع عليها لكنه رفض، وعندما تأكد من تقديمها أعطى أمره بإصدار عريضة مماثلة لها. ما يخالف ما جاء في مذكرات هذا الأخير الذي أشار الى أن وثيقة مطالبة حزب الاستقلال بالاستقلال، كانت قد قدمت منذ عدة أيام بعد التوقيع عليها من قِبل أصحابها وأنها لم تبق معروضة لأي توقيع، مضيفًا أن الموقعين عليها كانوا كلهم من حزب الاستقلال الناشئ وأنه لم يكن لا من مؤسسيه ولا من أعضاءه.[٢٥]

وورد أنه بعد تحفظ القوميين الوطنيين وتأخر انخراطهم في حراك المطالبة بالاستقلال، تدخل السلطان محمد بن يوسف موصيًا بضرورة الإسراع لمساندة عريضة الحادي عشر يناير، وأنه بعد يومين عن الحدث استقبل السلطان وفد الحركة القومية الذي قدم له عريضة تم إعدادها في الموضوع.[٢٦] مع أهمية الإشارة الى أنه بعد الافراج عن محمد حسن الوزاني في ماي ألف وتسعمائة وستة وأربعين، كانت هناك محاولة لتحقيق تصالح بين الحزبين بإيعاز من السلطان لتوحيد صف الحركة الوطنية دون جدوى بعد عدة لقاءات ومحادثات.[٢٧] ومن جملة ما جاء في وثيقة المطالبة بالاستقلال التي تقدمت بها الحركة القومية بفاس في الثالث عشر يناير ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين:" إن الحركة القومية التي تعمل لتحقيق الوحدة المغربية

والتي تضم صوتها الى حزب الاستقلال، نظرا لما يتمتع به المغرب منذ أقدم عصوره من الاستقلال والسيادة الوطنية، ونظرًا لأن الحماية التي فرضت على المغرب لم تقم بمهمتها التمدينية بل تعدتها إلى الحكم المباشر، ونظرًا لأن ميثاق الاطلنطيك يقرر حق الشعوب في تحقيق مصيرها والتمتع بسيادتها، ونظرًا إلى مبدأ الحريات الأربع التي قررتها الدول الديمقراطية: تطالب بما يأتي."[٢٨]

يبقى بعد هذه الإطلالة حول قضية استقلال المغرب وملحمة وثائق المطالبة به، أن من أهم المواقف في حياة الشعوب عمومًا هناك مواقف الرفض لتجاوز الظلم والهيمنة والعنف، ولولا ما سجل من رفض وموقف هنا وهناك ولولا ما حصل من معارك سياسية وفكرية وإعلامية وعسكرية أيضًا لضاعت كثير من القضايا والحقوق ولمَا وجدنا من يؤمن بها ويساندها. فرفض الشعوب واتخاذها لمواقف معينة على أساس واقع ما، كثيرًا ما يكون بروعة حدث وأشد اثارة وعجاب واجلال واكبار وتعاطف والتفاف وحضن ودعم، لا لشيء سوى لأنها تطرح موضوعًا وقضية يكمن فيها ووراءها ظلم وعدم انصاف وتجاوز وحرمان، بين طرف قوي يحتكر مقياس الحق وآخر ضعيف يرفض ما هو طغيان وذل وهوان، وكثيرة هي مواقف رفض ومواجهة ومقاومة خاضها الشعب المغربي لتجاوز ما تعرض له من تآمر وأطماع عبر التاريخ.

إن ما كان وراء ملحمة المطالبة بالاستقلال مطلع أربعينات القرن الماضي من حركة وطنية مغربية، يمثل بحق أحسن ما في تاريخ البلاد المعاصر لكونها تقدم المغاربة ضمن أنبل عواطف وأحسن مواقف، من خلال تجاوزهم لواقع ما كانوا عليه واقبالهم على كفاح وتضحية من أجل الوطن. وعليه، فالقضية الوطنية لهذه الفترة من زمن البلاد ليست لا مسألة أشخاص ولا أحزاب سياسية، بل حركة شعب ووعي والتفاف وطبع مواقف الوطنيين عمومًا على تباين نزعاتهم وقناعاتهم الإيديولوجية، وليست القضية الوطنية أيضًا مسألة منطقة دون أخرى بل مسألة وطن في كل مكوناته ومجاله. ولعل الحديث عن مطلب الاستقلال في كل تجلياته وبادراته، يقتضي تساؤلات جوهرية ذات صلة به كحدث ورهان من جهة وكسياق وما ترتب عنه من جهة أخرى، وعيًا بما للأمر من أهمية تاريخية كمنعطف وطني دقيق وحرج زمن مغرب الحماية، وبما له من دلالات رمزية وطنية لا تزال بوقع واستمرارية في ذاكرة بلادٍ وعِباد.

خَاتِمَةٌ

ما كان من حركة وطنية وراء ملحمة مطالبة المغرب بالاستقلال زمن الحماية مطلع أربعينات القرن الماضي يمثل أحسن ما في تاريخ البلاد المعاصر، لكون ما حصل يقدم المغاربة ضمن أنبل عواطفهم ومواقفهم من خلال تجاوزهم لِما كانوا عليه من واقع استعماري وإقبالهم على كفاح وتضحية من أجل الوطن. وعليه، فالقضية الوطنية لهذه الفترة الدقيقة من تاريخ البلاد ١٩٣٩ - ١٩٤٤ ليست لا مسألة أشخاص ولا أحزاب سياسية، بل حركة شعب ووعي والتفاف وإخلاص وطني طبع مواقف الوطنيين على تباين نزعاتهم وقناعاتهم السياسية، وليست القضية الوطنية أيضًا مسألة منطقة دون أخرى بل مسألة وطن في كل مكوناته ومجاله. ولعل الحديث عن ملحمة مطالبة المغرب والمغاربة بالاستقلال في كل تجلياتها وبادِراتها على عهد الحماية الفرنسية، يقتضي تساؤلات جوهرية ذات صلة بالحدث والرهان من جهة وبسياقه وما ترتب عنه من جهة أخرى، وعيًا بما للأمر من أهمية تاريخية كمنعطف وطني دقيق وحرج معًا خلال فترة الاستعمار وبما له من دلالات رمزية لا تزال بوقع واستمرارية في ذاكرة البلاد والعباد.

الملاحق

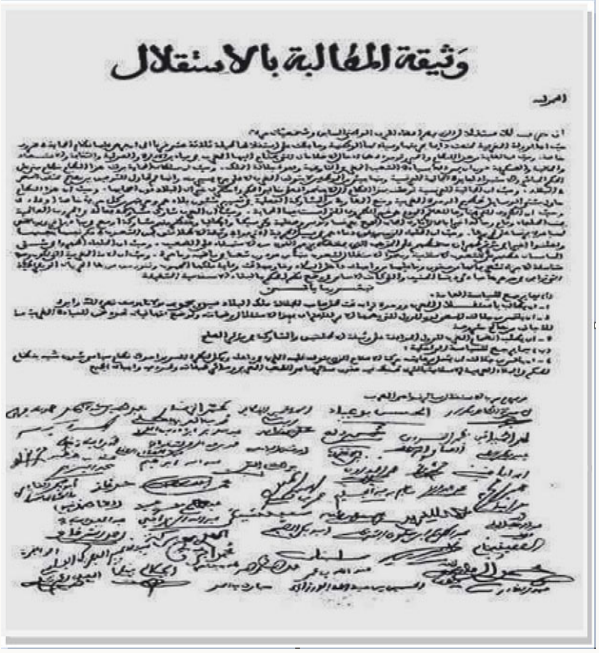
وثيقة المطالبة بالاستقلال

صورة رقم (١)

وثيقة ١١ يناير ١٩٤٤ للمطالبة بالاستقلال

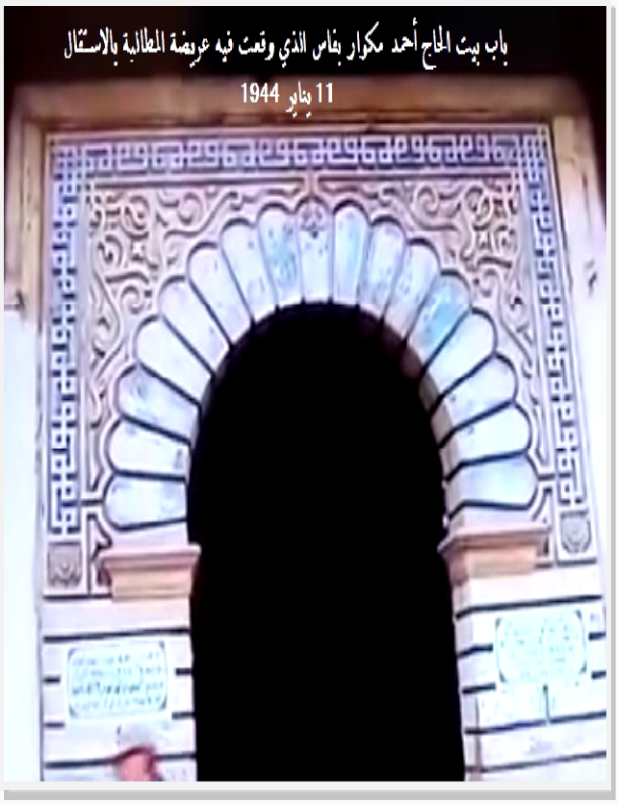

صورة رقم (٢)

باب بيت الحاج أحمد مكوار الذي وقعت فيه وثيقة المطالبة بالاستقلال لـ ١١ يناير ١٩٤٤

صورة رقم (٣)

البيت الذي وقعت فيه عريضة المطالبة بالاستقلال في فاس ١١ يناير ١٩٤٤

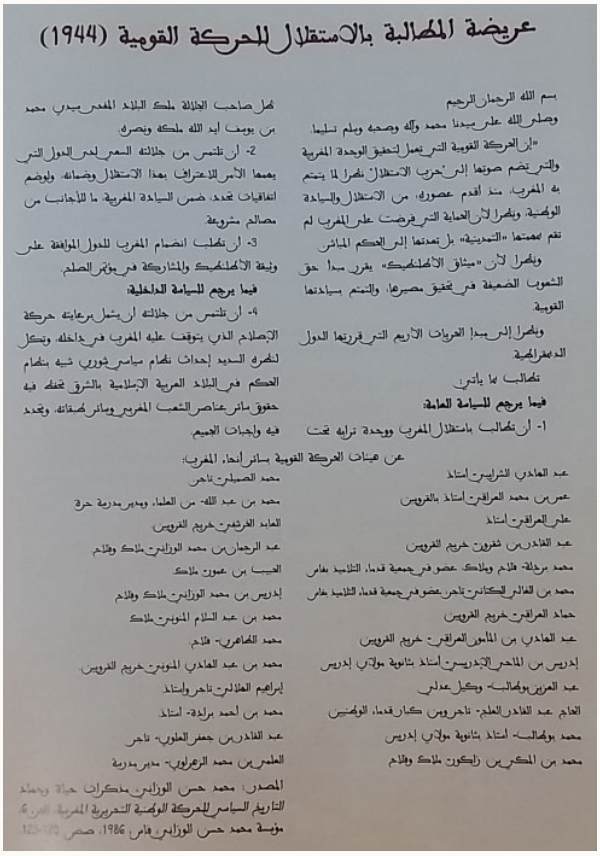

عريضة المطالبة بالاستقلال للحركة القومية (1944)

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

«إن الحركة القومية التي تعمل لتحقيق الوحدة المغربية والتي تضم صوتها إلى صوت الاستقلال نظرا لما يتمتع به المغرب، منذ أقدم عصوره، من الاستقلال والسيادة الوطنية، ونظرا لأن الحماية التي فرضت على المغرب لم تقم بمهمتها «التمدينية» بل تعدتها إلى الحكم المباشر

ونظرا لأن «ميثاق الأطلنطيك» يقرر مبدأ حق الشعوب الضعيفة في تحقيق مصيرها، والتمتع بسيادتها القومية

ونظرا إلى مبدإ الحريات الأربع التي قررتها الدول الديمقراطية

تطالب بما يأتي:

فيما يرجع للسيادة العامة:

1- أن تطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدي محمد بن يوسف أيد الله ملكه ونصره.

2- أن تلتمس من جلالته السعي لدى الدول التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه، وإبرام اتفاقيات تحدد، ضمن السيادة المغربية، ما للأجانب من مصالح مشروعة.

3- أن تطلب انضمام المغرب للدول المؤلفة على وثيقة الأطلنطيك والمشاركة في مؤتمر الصلح.

فيما يرجع للسياسة الداخلية:

4- أن تلتمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح التي يتوقف عليها المغرب في داخله وتكفل لنهضته السديد إحداث نظام سياسي دستوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية المستقلة بالشرق تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب المغربي وسائر طبقاته، وتحدد فيه واجبات الجميع.

عن هيئات الحركة القومية بسائر أنحاء المغرب:

عبد الهادي الشريف- أستاذ

عمر بن محمد العراقي- أستاذ بالقرويين

علي العراقي- أستاذ

عبد القادر بن شقرون خريج القرويين

محمد برادة- فلاح وبلاك عضو في جمعية قدماء التلاميذ بفاس

محمد بن العالم الكتاني- تاجر عضو في جمعية قدماء التلاميذ بفاس

حماد العراقي خريج القرويين

عبد الهادي بن المأمون العراقي- خريج القرويين

إدريس بن الماحي التدريسي- أستاذ بثانوية مولاي إدريس

عبد العزيز بوطالب- وكيل عدلي

الحاج عبد القادر العلج- تاجر وبن كيران قدماء الوطنيين

محمد بوطالب- أستاذ بثانوية مولاي إدريس

محمد بن المكي بن زاكور ملاك وفلاح

محمد الصبلي- تاجر

محمد بن عبد الله- من العلماء، ومدير مدرسة حرة

العابد الفرضي- خريج القرويين

عبد الرحمان بن محمد الوزاني- ملاك وفلاح

الحبيب بن عمون ملاك

إدريس بن محمد الوزاني- ملاك وفلاح

محمد بن عبد السلام المونبي- ملاك

محمد الطاهري- فلاح

محمد بن عبد الهادي المونبي- خريج القرويين

إبراهيم العلمي- تاجر وأستاذ

محمد بن أحمد برادة- أستاذ

عبد القادر بن جعفر العلوي- تاجر

العلمي بن محمد الزعراوي- مدير مدرسة

المصدر: محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة ومجاهد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، الجزء الثاني، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1986، صص 125-127.

صورة رقم (٤)

عريضة المطالبة بالاستقلال للحركة القومية ١٣ يناير ١٩٤٤

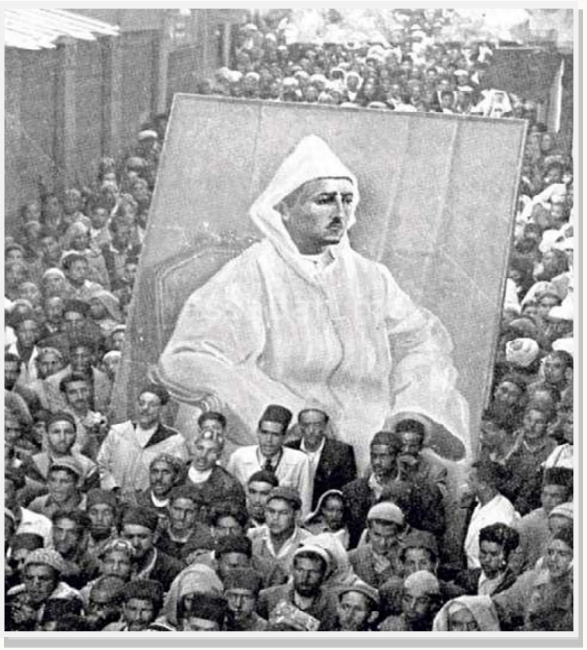

صورة رقم (٥)

السلطان المغربي محمد الخامس وإحدى التظاهرات الشعبية المغربية بعد تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال

*مصدر الصور في الملاحق: أرشيف كاتب المقال

الاحالات المرجعية:

(١) العلوي زين العابدين، **المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف**، الجزء الثالث، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ٢٠٠٩، ص ص ٢٦٤- ٢٦٥.
(٢) واتربوري، **أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية**، مؤسسة الغني، الرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، طبعة أولى، ٢٠٠٤، ص ص ٩١- ٩٢.
(٣) بنونة المهدي، **السنوات الحرجة بالمغرب**، منشورات الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، المملكة العربية السعودية، جدة، طبعة أولى، ١٩٨٩، ص ٨٥.
(٤) زنيبر محمد، **صفحات من الوطنية المغربية**، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٩٠، ص ٨٨.
(٥) زنيبر محمد، م س، ص ٩٨.
(٦) أشقرا عثمان، **محمد الخامس والحركة الوطنية وعريضة الاستقلال**، مجلة المناهل عدد ٧٧- ٧٨، مطبعة دار المناهل، وزارة الثقافة، الرباط، ٢٠٠٦، ص ٩٢.
(٧) بنعدادة أسية، **الملك محمد الخامس والمطالبة بالاستقلال**، مجلة المناهل، عدد ٧٧- ٧٨، مطبعة المناهل، وزارة الثقافة، الرباط، ٢٠٠٦، ص ص ١٠٥- ١٠٦.
(٨) زنيبر محمد، م س، ص ص ١٤٨- ١٤٩
(٩) العلوي زين العابدين، م س، ص ٢٧٣.
(١٠) أشقرا عثمان، **محمد الخامس والحركة الوطنية**...، م س، ص ٩٤.
(١١) أشقرا عثمان، نفسه، ص ٩٥.
(١٢) الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي**، الجزء العاشر، شركة ناس للطباعة، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠٠٦، ص ٥٩.
(١٣) الفيلالي عبد الكريم، نفسه، ص ٤٨.
(١٤) أشقرا عثمان، م س، ص ٩٦.
(١٥) العربي المساري، **موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة عكاظ، الرباط، الجزء الأول، المجلد الأول ٢٠٠٥، ص ٢٤٠.
(١٦) أشقرا عثمان، م س، ص ٩٦.
(١٧) بنونة المهدي، **السنوات الحرجة بالمغرب**، م س، ص ٨٤.
(١٨) بنونة المهدي، نفسه، ص ص ٨٣- ٨٤.
(١٩) برادة عبد الرحيم، **وثيقة مطالبة الحركة الوطنية في الشمال بالاستقلال والوحدة** ، الظرفية والأبعاد، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة عكاظ، الرباط، الجزء الأول، المجلد الأول، ٢٠٠٥، ص ٢٣٤.
(٢٠) عياش ألبير، **الحركة النقابية بالمغرب، الجزء الثاني، مغربة الحركة ١٩٤٣- ١٩٤٨**، ترجمة نور الدين سعودي، منشورات مجلة أمل، طبعة أولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص ص ١٣- ١٤.
(٢١) برادة عبد الرحيم، **وثيقة مطالبة الحركة الوطنية في الشمال بالاستقلال**...، م س، ص ٢٣٥.
(٢٢) برادة عبد الرحيم، نفسه، ص ٢٣٥.
(٢٣) **ندوة بيان يناير بين مطالبيه الاستقلال والديمقراطية**، مجلة أمل، عدد ٥، السنة ١٩٩٤، ص ١٥٢.
(٢٤) العلوي زين العابدين، م س، ص ٢٦٨.
(٢٥) أشقرا عثمان، م س، ص ص ٩٧- ٩٨.
(٢٦) أشقرا عثمان، م س، ص ٩٩.
(٢٧) بنعدادة أسية، **الملك محمد الخامس والمطالبة بالاستقلال**، م س، ص ١٠٥.
(٢٨) المساري العربي، **عريضة ١١ يناير ١٩٤٤، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، م س، ص ٢٤٤.